

ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي الهندسي والتقني في ليبيا (تحليل المشكلة واقتراح الحلول)

أ.د/ محمد عمار المجدوبي

كلية الهندسة - جامعة صبراتة

magdubi63m@gmail.com

الملخص

في العموم إنّ التخطيط يرتبط بالمستقبل، وهو مَعْنِي باستشراف معالمه، والتأثير فيها بحيث يحقق الأهداف والطموحات المرجوة. والإنسان بسليقته وطبيعته التي جُبل عليها فهو دائم التطلع إلى ذلك المستقبل المجهول والمخيف في آن. أما فيما يخص التخطيط التعليمي واستشراف معالمه المستقبلية فالمسألة أكثر تعقيداً لارتباط العملية التعليمية بمعظم اتجاهات ومقتضيات الحياة خصوصاً التربوية منها حيث يُفترض في المراحل الأولى أن يسير الاثنان في خطين متوازيين.

إن ازدياد حجم الهوة بين مُخرجات التعليم العالي وما يحتاج سوق العمل من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين، علاوة على بروز العديد من الأسباب الأخرى منها الاجتماعية والاقتصادية ومنها التي تُعد ذات طبيعة خاصة تتعلق بالخريج نفسه وطبيعة نشأته الشخصية. إلا أن العامل الأبرز يظل متعلقاً بضعف العلاقة بين السياسة التعليمية والخطط التنموية في المجتمع. وبالرغم من أن مشكلة البطالة بين الجامعيين وأصحاب المؤهلات العالية هي أقل حدة من بين نُظرائهم من خريجي المعاهد المتوسطة والثانوية الفنية إلا أنه بات من الضروري سرعة البحث عن علاج لهذه الإشكالية واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، سواء كان بتطوير النظام التعليمي أو بتوسيع النظام الاقتصادي، أو بكليهما وفق خطط مدروسة من جانب الاقتصاديين ومن ذوي الخبرة بالسياسات التعليمية. إن تشابك أطراف الموضوع والسعي الجاد في صُنْع الحلول الناجحة أمر مهم لما لهذه الإشكالية من آثار جانبية سلبية متعددة سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، ونفسية.

هذه الورقة تناقش المشكلة بتفاصيل أكثر بدولة ليبيا، يحاول فيها الباحث أن يجد لها حلولاً قد تكون منطقية ويفتح باب الاجتهاد أمام البحاثه المختصين.

الكلمات الرئيسية: ظاهرة البطالة - التعليم العالي - التعليم الهندسي والتقني - القطاع الخاص.

المقدمة

يعد التعليم من أهم مرتكزات التنمية المستدامة، ولذلك تحرص كل البلدان بمختلف توجهاتها وانتماءاتها على تخصيص قدر لا بأس به من ميزانياتها لإنفاقه على التعليم والتعلم. كما تعد قضية التعليم واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظراً لانعكاساتها السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، ولذا لا بد أن يكون التعليم هو حجر الزاوية في أي برنامج للتحديث والتطوير الذي تتبناه الدولة بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية؛ أعتقد أنه فضلاً عن التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية المزعومة خلال العقود الأربعة الماضية والجهود التي بُذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، والقليل من الآثار الإيجابية التي تحققت، فإن النتائج جاءت دون المستوى المأمول بكثير خصوصاً على مستوى التعليم العالي والتقني خلافاً لتوقعات الكثيرين، ذلك لأن أهداف السياسة العامة للتعليم العالي لم تتحقق على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على انطلاق عملية الإصلاح التعليمي الهندسي والمهني عبر بوابة المعاهد العليا للمهن التخصصية والشاملة، بالإضافة إلى الانتشار الفوضوي لفكرة المعاهد والجامعات الخاصة غير المعتمدة من قبل إدارة الجودة وإن كانت تدّعي تبعيتها إلى وزارة التعليم العالي.

تشخيص مشكلة البحث

تدفع نهايات كل عام دراسي تخصصي عالي وجامعي بأعداد كبيرة من الخريجين إلى ميدان البطالة، ومن لحظة استلامهم وثيقة النجاح تبدأ مسيرة البحث عن الوظيفة، وعلى الرغم من أن هناك الكثير من فرص العمل المتنوعة إلا أنها بحاجة إلى تنظيم مسبق؛ هناك حاجة لتعزيز العلاقة بين جهات التخطيط والتوظيف، فقد ظهر واضحاً غلبة الوساطة الاجتماعية على تطبيق نظام التوظيف.

فرضية وتساؤلات البحث

يفترض الباحث إنه مع وجود ودعم أركان التعليم الأساسية (الأستاذ، والطالب، والمنهج، والإدارة الجيدة) تظل هناك حلقة مفقودة تُعيق وتحد من التحاق الخريجين بأعمال مناسبة ومتوافقة مع تخصصاتهم العلمية والتقنية إن وُجِدَت. الأسئلة المطروحة ستحدد إطار المشكلة:

- هل الدولة مسؤولة مباشرة عن ظاهرة البطالة المتفشية بين حملة المؤهلات العلمية التقنية في ليبيا بالسنوات الأخيرة؟ أم أنها مسؤولة على نوعية التعليم ومنهجيته ومُخرجاته؟
- ما هي أبرز المشكلات والتحديات لوضع رؤية مستقبلية شاملة لتطوير هذا النوع من التعليم بما يتناسب مع سوق العمل ومراعاة متطلبات القرن؟

جزء من جدول يوضح معدلات البطالة عموماً في الدول العربية، (المصدر: مجلة القادسية للعلوم الإدارية. مجلد 12، عدد 3، 2010م).

الدولة	معدل البطالة %
الأردن 2008	12.7
تونس 2008	14
الجزائر 2008	11.3
ليبيا 2005	10
مصر 2008	8.8
المغرب 2008	9.6

أهداف البحث

- يهدف البحث إلى تحقيق عدة نقاط مهمة، أهمها ما يلي:
- تسليط الضوء على مشكلة لاحظ الباحث أنها بدأت تتفاقم بين شريحة من الخريجين الشباب.
 - محاولة الغوص في الموضوع للتعريف بهذه المشكلة ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها.
 - طرح رؤية ممكن أن تساعد في تقريب الحلول والدفع إلى تشجيع الاستثمار بالمجال المعرفي.

أهمية موضوع البحث

تكمن خصوصية وأهمية موضوع البحث في النقاط التالية:

أولاً: إنه نتاج للسياسة العامة لقطاع التعليم العالي، وهذه القضية وبطابعها الفني هي في الحقيقة مشكلة ذات أبعاد كبيرة ومؤثرة محلياً وعلى صعيد الوطن العربي.

ثانياً: هي مشكلة ذات طابع سياسي، واجتماعي واقتصادي وأمني بكل المقاييس.

ثالثاً: نظراً لتشعب المشكلة وعلاقتها بالعديد من العلوم والسياسات والمؤثرات الخارجية، ربما هذه الدراسة تكون دافع لبعض الباحثين في مجالات أخرى لتناولها من زوايا غير منظورة للكثيرين.

رابعاً: علاوة عن كل ذلك فهي مشكلة عالمية، وأن أغلب دول العالم ما انفكت تحرص على إعادة تقويم نظمها التعليمية والتربوية لجعلها أكثر عصرية وملائمة لتطلعات الحداثة.

منهجية البحث والدراسة

تعتبر دراسة الحالة المتبعة في هذا البحث من أكثر المناهج والأساليب ملائمة في مثل هذه الدراسات، بغض النظر عن تضمين بعض الباحثين دراسة الحالة ضمن المنهج الوصفي أو غيره، أو جعلها منهجاً أو أسلوباً مستقلاً بذاته مع التأكيد على صلة هذا الأسلوب مع بقية مناهج البحث المعروفة. كما استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي النقدي في استنباط الأسس السلبية والإيجابية للموضوع.

تجارب التعليم العالمية

لم يتمكن أي مجتمع من تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالعلم والمعرفة والثقافة وامتلاك التكنولوجيا المتغيرة بصفة مستمرة بأحدث ما يمكن في هذا، ولن يتم كل ذلك إلا عن طريق العلم والتعليم (خضر محسن، 2008م)، ومما لا شك فيه أن المدارس والجامعات هي من أهم المنظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم؛ فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية في العالم هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت قد تطورت من بوابة التعليم، فهذه الدول تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها العامة (خاطر أحمد مصطفى، 1993م).

التجربة الفنلندية

أصبحت فنلندا تحتل مركز الصدارة في مجال التعليم حسب نظام التقييم الدولي واستطاعت تحقيق نتائج باهرة تجعل المتتبع للشأن التربوي يقف مذهولاً أمام إنجازات هذه التجربة الفريدة التي تعد نموذجاً في تبني نظام الجودة في التعليم (عمار حامد، 2008م).

نظام التعليم في هذه الدولة متوفر لجميع الطلاب مجاناً في مدارس يدعمها القطاع الحكومي. نظام يساعد على تقارب مستويات الطلبة بإعطاء الفرص للجميع في اكتساب المهارات في المواد المختلفة كالعلوم والرياضيات والقراءة واللغات، وحتى مع وجود تباين في الذكاء والمهارات إلا أن نظام التعليم عمل على ردم الفجوة التي تخلق هذا التباين بزيادة مهارات الطلبة جميعاً، حيث يبدأ التعليم من سن السابعة. أول ست سنوات من عمر الطفل هي الأهم في المدرسة وفي التعليم الفنلندي، لأنها فترة بناء المعرفة والمهارات والتعود على حياة التعلم واكتساب المعرفة لتعود عليهم بالفائدة في مراحل تليها.

يحافظ المعلمون في فنلندا على سريان المعيار الحكومي على المناهج دون التقييد بمنهاج مكتوب، والجميل أن المعلم له حق تقسيم المادة واختيار الدروس التي يريد إعطاءها وطريقة التدريس حسب رغبته واقتناعه بأهمية المواد وشموليتها، وعمقها ومحافظتها على المحتوى العلمي القوي، وهذه الخطوة تتم بوجود نخبة من المتميزين أصحاب الدراسات بالخصوص (رقية المعاينة، 20016م). وإن عملية اختيار المعلمين لما يريدوا إعطائه يزيد من حسن العلاقة الجيدة مع طلابهم وشفافيتها وقوتها، لأن هذه الطريق لا تعمل على التلقين وإنما تدفع الطالب للبحث والاستفسار والاكتشاف. ليس هناك قلق دراسي في فنلندا، إذ ليس هناك اختبارات في السنوات التسع الأولى، وإنما تقييم أداء من قبل المعلمين، وبذلك تزيد ثقة الطلاب بقدراتهم وأنفسهم ولا يسمح للتمييز بينهم، والمقصر يزداد الاهتمام به. وفي مراحل معينة يتم عمل اختبارات من قبل المعلمين أنفسهم، وتبقى النتائج سرية إلى أن يطلبها مجلس التعليم الوطني بهدف تحسين آلية التعليم فقط. إذاً إن أكثر ما يهمهم هو تحسين عملية التعليم وتقوية مسيرتها وليس العلامات والنجاح والقبول بالجامعات (رقية المعاينة، 20016م)، كما هي المشكلة لدينا بمراحل التعليم العام المختلفة. إن تفوق العملية التعليمية في فنلندا احتاج سنوات عديدة ليصل إلى هذه المرحلة من الرقي والثقة بين الطلاب أنفسهم والطلاب ومعلميهم.

التجربة اليابانية

تفخر اليابان بأن نسبة الأمية فيها (0.0%)، والتي أعلنت أنه بعد عام 2000م يعد الشخص الذي لا يُجيد لغة أجنبية ولا يستطيع التعامل مع الكمبيوتر في عداد الأميين، إذ يتعلم الأطفال في المرحلة الابتدائية المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية في المجتمع، وفي المرحلة المتوسطة يتلقون تعليمهم ليكونوا مؤسسين وفاعلين في المجتمع والدولة، فيتهيئون لاختيار طريقهم في المستقبل حيث يتعلمون المهارات والمعارف الأساسية ليتمكنوا من إدراك واستيعاب الأعمال والوظائف المختلفة

الضرورية في المجتمع (المرجع السابق). أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فيتقدم إليها خريجو التعليم المتوسط الإلزامي وذلك بعد اجتياز اختبارات القبول لإحدى المدارس الثانوية التي يرغب التلميذ في الالتحاق بها، وفي هذه المرحلة يتعلم الطلاب المهارات والمواد الدراسية والمعلومات المختلفة التي تمكنهم من خدمة المجتمع وتأدية الدور والرسالة التي يجب تقديمها للمجتمع والدولة، أما بالنسبة للجامعات فيتقدم إليها خريجو الثانوية بعد اجتياز اختبارات القبول للجامعة التي يريد الطالب الالتحاق بها، وتقوم بتطوير قدرات الطلاب التطبيقية والمعارف والتربية الأخلاقية أيضاً، حيث يتلقى الطلاب المعارف المختلفة ويقومون أيضاً بالأبحاث المتنوعة لأن الجامعة هيئة أبحاث وليست هيئة تعليمية فقط، أما أهم ملامح نظام التعليم الياباني فهي كمايلي:

روح الجماعة والعمل الجماعي والنظام والمسؤولية: يركز النظام الياباني للتعليم على تنمية الشعور بالجماعة والمسؤولية لدى الطلاب تجاه المجتمع بدءاً بالبيئة المدرسية المحيطة بهم، بالمحافظة على المباني الدراسية والأدوات التعليمية والأثاث المدرسي وغير ذلك، ولا يوجد عمال نظافة إذ يقوم التلميذ عند نهاية اليوم الدراسي بكل ما يتعلق بنظافة المدرسة، كذلك بتقسيم أنفسهم عند تناول وجبة الطعام في المدرسة بخدمة أنفسهم، أما على الصعيد العلمي والتحصيل فتناقش باستخدام المجموعات الدراسية، كما يتم في وقت غياب المدرس بتهيئة الفصل وتنظيمه وحل مشكلاته بما فيها مشاكل التلاميذ بين بعضهم البعض، وفي نهاية اليوم الدراسي تعقد جلسة جماعية حيث يجتمعون ويسألون أنفسهم فيما إذا كانوا قد أتموا عملهم اليوم على أكمل وجه؟ أم أن هناك قصوراً فيما قاموا به من أعمال؟ أم هل كانت هناك مشاكل ما؟ بلا شك أن هذه الطريقة في التعليم تستهدف روح الجماعة وتحمل المسؤولية والالتزام والقيادة، كما تشكل أيضاً قوة نفسية رادعة لكبح جماح السلوكيات الاجتماعية غير اللائقة تجاه المجتمع (المرجع السابق).

الجد والاجتهاد أهم من الموهبة والذكاء: فكل شخص يستطيع استيعاب ودراسة أي شيء وفي أي مجال وتحقيق قدر كبير من النجاح فيه من خلال بذل الجهد، لذلك يستطيع الطالب أن يدرس أي مقرر دراسي حتى ولو كان لا يتناسب مع ميوله طالما توفرت العزيمة على بذل الجهد والمثابرة، فالنجاح والتفوق لا يتحددان باختلاف الموهبة والذكاء ولكن بالاختلاف في بذل الجهد، إذ لا يستطيعوا الوصول إلى وظيفة مرموقة دون الاجتهاد وبذل الجهد والمثابرة للقبول بمدرسة ثانوية مرموقة ومن ثم جامعة مرموقة أيضاً، فاختبارات اجتياز كل مرحلة إلى الأعلى غاية في الصعوبة، فالمقولة اليابانية

الشهيرة (أربع ساعات نجاح، خمس ساعات رسوب)، أي أربع ساعات نوم تعني النجاح بينما خمس ساعات نوم تعني الرسوب.

الكم المعرفي وثقل العبء الدراسي: يعتبر عدد الأيام الدراسية وعدد الساعات في السنة أطول عدداً مقارنة بأي دولة أخرى، حيث يبدأ اليوم الدراسي عادة للطلاب من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الرابعة تقريباً، أما المعلمون فعملهم حتى الساعة الخامسة ولكنهم يظلون في عملهم حتى السادسة والسابعة مساءً. وعلاوة على ذلك يقوم طلاب المدارس بالذهاب إلى المدرسة أثناء العطلة الصيفية لبعض الأيام تبعاً لبرنامج محدد مسبقاً، بالإضافة إلى تكليفهم بالقيام بواجبات ومشروعات تتطلب منهم جهداً ليس بالقليل أثناء العطلة، كما يمارسون طوال العطلة نشاطات رياضية مثل السباحة وغيرها بالمدرسة بشكل منتظم حسب برنامج العطلة المحدد مسبقاً من قبل المدرسة، ويقال أن مستوى التلميذ الياباني في سن الثانية عشرة يعادل مستوى الطالب في سن الخامسة عشرة في الدول المتقدمة، وهذا يدل على الرقي النوعي للتعليم في اليابان، وتبعاً لإحصائيتين أجرتها المؤسسة العالمية من أجل تقويم التحصيل التعليمي لاختبار مدى الاستيعاب في مجال العلوم والرياضيات، حصل تلاميذ المدارس الابتدائية اليابانية على أعلى النقاط من بين تلاميذ المدارس الأجنبية الأخرى، كما جاءت نتيجة طلاب الثانوية اليابانيين من أعلى الدرجات أيضاً.

الحماس للتعليم وارتفاع مكانة المعلم: يأتي الحماس الزائد للطلاب الياباني من عوامل كثيرة مثل طبيعة الشخصية اليابانية الفضولية التي تبحث عن الجديد دائماً، وكذلك خبرة اليابانيين في استقبال الكثير من الثقافات المختلفة وتطويعها لثقافتهم، إذ أن اختيار كبار موظفي الدولة يعتمد على أساس ما يتمتعون به من معارف، لذلك كانت الحاجة لمختلف الكفاءات من مختلف فئات وطبقات الشعب الذين أقبلوا على التعليم والارتقاء العلمي، كما أن المعلمين يحظون باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية مرموقة تتضح من خلال النظرة الاجتماعية لهم، والمراتب المغرية التي توفر لهم حياة مستقرة كريمة ويتساوى في ذلك المعلمون والمعلمات، كذلك من التهافت على شغل هذه الوظيفة المرموقة في المجتمع، و لا يحصلون على هذه الوظيفة إلا بعد اجتياز اختبارات قبول شاقة تحريرية وشفوية.

تجربة سنغافورة

اعتنت الحكومة السنغافورية عناية بالغة بالتعليم باعتباره ركيزة أساسية للنجاح والتفوق، وخصصت له خمس ميزانية الدولة، وقد نجح النظام التعليمي السنغافوري في تحقيق مراكز متقدمة جداً في مسابقات

الرياضيات العالمية، وخاصة أنهم حققوا المركز الأول للأعوام 1995، 1999، 2003 في مسابقة (TIMSS) العالمية للرياضيات والعلوم. حفزت هذه النتائج دولاً عديدة لدراسة أسرار تفوق الطلاب السنغافوريين في الرياضيات للاستفادة من تلك التجربة في تصميم المناهج، وتطوير طرق التدريس، وإعداد المعلمين المتمكنين الذين يُسهمون في صقل المواهب وتنمية العقول، أما بالنسبة للتعليم الجامعي فيوجد في سنغافورة أربع جامعات رئيسة تستخدم اللغة الإنجليزية في تدريس جميع تخصصاتها، أحدها تهتم بتعليم الكبار والعاملين في المهن المختلفة لتطوير المهارات الوظيفية والعملية، حيث تبوّأت مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، كما أن عدد الطلاب الذين ينضمون إلى الجامعات السنغافورية للحصول على شهادة جامعية يتراوح بين (20:25%) من إجمالي عدد الطلاب في مرحلة الدراسة ما قبل الجامعية وهم نخبة الطلاب، بينما يتجه حوالي (40%) من الطلاب في تلك المرحلة إلى التعليم الفني للحصول على دبلومات مهنية، والبقية يلتحقون بسوق العمل ويسعون إلى تنمية مهاراتهم وخبراتهم من خلال التدريب المستمر (صائب مهدي، 2010م).

أهم مميزات نظام التعليم السنغافوري تكمن في النقاط التالية:

- هناك تكامل تام بين عمل المؤسسات المختلفة مما أنتج نظام تعليم مركزي متجانس وجيد التمويل، كما أنه يتمتع بالمرونة، ويقوده أكفأ الخبراء وهو نتاج لمزيج فريد من التأثيرات الثقافية والتاريخية، ونجاحه يرتبط بتلك التأثيرات الخاصة مما يجعل من الصعب نقل التجربة بحذافيرها لدول أخرى.
- تؤمن سنغافورة بأهمية الأبحاث التعليمية وتهتم كثيراً برفع كفاءة العاملين بنظام التعليم من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات الاحترافية خاصة للمعلمين ومدراء المدارس.
- هناك وعي جماعي بين المواطنين تجاه أهمية التعليم، وهو مرتبط بالشعور العام بالمسؤولية تجاه بناء دولة قوية تتمتع بالرفاهية والتجانس الاجتماعي وتحترم التعددية العرقية والقيم القومية.
- منذ عام 2004/2005 تبنت الحكومة سياسة تعليمية مبدؤها (تدريس أقل، تعليم أكثر) التي شجعت المعلمين على التركيز على جودة التعليم واستخدام وسائل تكنولوجية لتوضيح المعلومة.

- بالتعليم وخلال أقل من خمسين عاماً نجحت سنغافورة في التحول من مستعمرة إنجليزية مثقلة بعمالة منخفضة المهارة والتكاليف إلى التمتع بوحدة من أكفأ قوى العمالة في العالم، فأكثر من نصف قوتها العاملة هم من خريجي الجامعات، وهذا يؤكد نجاحها (النجار عبدالهادي، 2009).

خلاصة التجارب التعليمية

من خلال دراسة التجارب العالمية السابقة وغيرها نتأكد وبما لا يدعو مجالاً للشك أن التعليم يمثل ركيزة أساسية للنهضة والتقدم، وأن الصراع في العالم قد تغير الآن ليصبح سباقاً في التعليم، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فالجوهر هو صراع تعليمي لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم، وكل الدول التي تقدمت كما رأينا وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قد نجحت في هذا التقدم من باب التعليم.

هذه التجارب تثبت أن العملية التعليمية نظام متكامل تتداخل فيه العناصر المادية والمعنوية، وأن توفير البيئة التعليمية المناسبة عد مطلباً أساسياً لتحسين نوعية التعليم، والبيئة المناسبة تتيح خيارات أوسع لكل من المعلم والطالب على حد سواء من خلال إمكانية تنويع الأنشطة، وإثارة الدافعية، وتنشيط الاتصال بين المعلم والطالبة من جهة، وبين الطالبة أنفسهم من جهة أخرى، والبيئة التعليمية لا تقتصر فقط على المناهج الدراسية بل تشمل المعلم، والطالب، والتجهيزات والمستلزمات، وكما أن العملية التعليمية الناجحة لا تكتمل أركانها بغير التقييم المستمر لمختلف عناصرها، ولا يجب أن تقتصر عمليات التطوير والتحديث على التعليم الأكاديمي فقط، بل يجب أن تمتد لتشمل التعليم الفني والتقني أيضاً، إذ يسهم التعليم الفني والتقني في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية التي تحتاجها مؤسسات الإنتاج والخدمات، ويتعين مراعاة أن منظومة التربية والتعليم ليست إلا انعكاساً لمجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن تغييراً عميقاً في أداء وناتج هذه المنظومة غير ممكن إلا في إطار تغيير اجتماعي واقتصادي شامل.

السلم التعليمي في ليبيا

يعد النظام التعليمي في ليبيا نظاماً مركزياً مجانياً يخضع لسيطرة الحكومة منذ بداية الاستقلال. يشبه في منهجيته وترتيبه وأهدافه العديد من الدول العربية كجمهورية مصر العربية مثلاً بل وقد أخذ منهم الكثير في بداية ترسيمه (وزارة التعليم، 2016م). ينقسم التعليم بليبيا إلى مراحل هي:

التعليم الأساسي: لمدة تسع سنوات ويشمل (مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الإعدادي).

التعليم الثانوي: ثانويات عامة علمي/ أدبي، ثانويات تخصصية (1-2012م)، معاهد تعليم متوسط.

التعليم ما بعد الثانوي: معاهد عليا شاملة وتخصصية، لغات، جامعات.

التعليم الأساسي: يجبر القانون الليبي الأطفال (ما بعد السادسة) على اجتياز التعليم الأساسي وينتظم غالبية الأطفال بالحضور إلى هذه المدارس ماعدا المتسربين وهم عادةً من أطفال سكان الأرياف والقرى النائية، وتهدف هذه المرحلة إلى إعطاء حد أدنى من التعليم.

التعليم الثانوي العام: يعود إنشاء نظام التعليم الحديث إلى منتصف الخمسينات مع قرار تأسيس الجامعة الليبية. مدة التعليم الثانوي العام ثلاث سنوات دراسية، في السنة الأولى (الصف الأول الثانوي) يدرس الطالب المواد العلمية والأدبية، وهذه المواد هي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، والمواد العلمية (والرياضيات، والكيمياء، والأحياء، والفيزياء)، والجغرافيا، والتاريخ والتربية الإسلامية. وأما السنة الثانية من مرحلة التعليم الثانوي فتسمى تبعاً لتخصص الطالب حيث يدخل قسم: علمي، أو أدبي، وكل قسم من هذه الأقسام يركز على مجموعة محددة من المواد الدراسية. السنة الثالثة (الشهادة) وهي السنة الأخيرة والأهم، فمن خلال ما يتحصل عليه الطالب من مجموع درجات تتحدد الكلية التي سيكمل بها ويتابعها بالجامعة.

التعليم بالمعاهد المتوسطة: وهي تخص العلوم الزراعية، والتجارية، والفنية و(الدينية لفترة سابقة).

التعليم الثانوي المهني: ويُقدم هذا النوع من التعليم برامج تأخذ ثلاث سنوات يدرس بها الطالب أسس بعض المهن الحرفية كالكهرباء، والميكانيكا، والسباكة، والتكييف، والبناء والتشييد والحاسوب. وينتقل من أراد استكمال دراسته إلى المعاهد العليا وهي موازية للدراسة الجامعية في درجتها الوظيفية.

التعليم في مرحلة ما بعد الثانوية: يوجد نوعان من الجامعات للتعليم العالي وهي إما جامعات خاصة أو جامعات عامة. يعتبر التعليم العالي العام في ليبيا مجاناً ماعدا دفع مبلغ معين للتسجيل، وعلى

الناحية الأخرى فإن الجامعات والمعاهد العالية الخاصة تُعتبر مُكلفة مقارنةً بمتوسط دخل الفرد. كما يوجد بليبيا فرع للجامعة المفتوحة وهي من الجامعات المعتمدة بها. من أهم الجامعات الليبية الحكومية جامعة قاريونس _ بنغازي، جامعة طرابلس، جامعة عمر المختار بالبيضاء.

اليوم من الملاحظ أن الكم والتنوع بالتعليم العالي ورغم الزيادة بعدد الكليات والمعاهد العليا والمهنية فإنه لم يكن مرتبطاً بخطة تعليمية واضحة وتكاملية بين عدد ونوع المؤسسات التعليمية، وكذلك بين متطلبات وحاجات المجتمع، لذا كانت النتائج قرارات غير مدروسة، قصور ومشاكل تواجه قطاع التعليم العالي (الشيبياني عمر التومي، 2000م).

لقد كان الأمل والرجاء كبيرين في تحسن التعليم العام والعالي والمهني التخصصي بعد ثورة فبراير 2011م إلا أن التقارير السنوية (المنظمة الليبية، 2015م) كانت تشير إلى ظهور المزيد من العقبات والتحديات التي صعبت من مهمة وزارة التعليم والتعليم العالي وإدارات الجامعات والمعاهد في أدائها لمهامها. لعل أخطر هذه الصعاب هو عدم تكامل أطراف المؤسسات التعليمية بحيث تكون كل مرحلة متكاملة مع المراحل التعليمية الأخرى. ضعف اللوائح والقوانين المنظمة للعملية التعليمية مع عدم وجود آليات مراقبة فعالة بوزارات التعليم وإداراتها وهو ما يُفسر الفساد المالي الكبير في كل المشاريع التعليمية السابقة وهو ما أثبتته تقارير ديوان المحاسبة لسنة 2015م حول قطاع التعليم (مرجع سابق).

تجارب القطاع الخاص في التدريب والتأهيل لسوق العمل

تهدف مراكز التدريب والتأهيل المهني في عمومها إلى تقديم خدمة تدريب وإعداد للخريجين أو الراغبين في عمل ما من حيث تزويدهم بأسس هذا العمل وقواعده وما يتطلب من مهارات فنية وتدريب على أجهزة وبرامج تساعد المتدرب على تولي الشغل والقيام بالأعمال المطلوبة. كما تهدف هذه المراكز إلى رفع مستوى الوعي لأهمية تنمية المهارات والتدريب وهذا يساعد المؤسسات المختلفة على تطوير أعمالها من خلال تنمية وتطوير مهاراتهم بما يساعد على تقدمها.

من هنا يرى الباحث أنه بإمكان مثل هذه المراكز التدريبية أن تقوم بتلبية احتياجات الخريج بما لم تتمكن الجامعة من تقديمه له وما يتوافق واحتياجات السوق المتغيرة دائماً حيث لا يمكن للجامعة أن تُجاري هذا التغيير المستمر الذي في الوقت نفسه ليس من اختصاصها ولا من مهامها.

بيت المعرفة - تجربة محلية (1)

بيت المعرفة للتدريب هو مركز وهيئة لتقديم أفضل ممارسات التعليم المهنية بكل عمق واتساع. بيت المعرفة هو مركز يقع بمدينة الزاوية يوفر التعلم وفرص التواصل لدعم التنمية المهنية، وكذلك الاعتراف المهني ومصادر العلوم التقنية والمعرفة العلمية في مختلف الأسواق في جميع أشكاله والتطبيقات (موقع الشركة). بيت المعرفة يعمل على سد الفراغ بين الخريج وسوق العمل بإكسابه الخبرة اللازمة والمهارات الفردية كالعامل في فريق وإدارة الوقت، المهارات التقنية واستعمالات الكمبيوتر.

الأهداف الإستراتيجية

* تطوير المعرفة لتحسين الفهم * تطوير المهارات اللازمة * تشجيع التميز في الممارسة

القيم الأساسية:

الاستقلالية: الاستجابة فقط للطريقة الجيدة والأدلة والمنفعة العامة

العلوم الجيدة: استخدام العلم بناءً على الأدلة وتبادل المعلومات.

الاحتراف: معايير عالية، والمسؤولية الشخصية والتطوير المستمر.

الشفافية: النزاهة والأخلاق في كل ما نقوم به.

الاحترام: الاعتراف واحترام تنوع الأفكار والأشخاص.

في جميع أنحاء العالم: مما يعكس قضايا الطاقة الطبيعية العالمية والمحلية.

وتلتزم شركة بيت المعرفة بـ :

- توفير المعرفة والمعلومات من خلال المؤتمرات والمطبوعات الفنية والأنشطة عبر الإنترنت.
- تقديم الدعم التقني والعلمي واسع النطاق في جميع أنواع صناعة الطاقة.

رسالتنا

شركة بيت المعرفة موجودة لتقديم المعونة للناس في مساعدة أنفسهم من خلال تزويدهم بفرص نوعية لتطوير مهاراتهم المهنية والصفات اللازمة للمضي قدماً شخصياً ومهنياً.

رؤيتنا

من خلال التركيز على التعلم، سيكون بيت المعرفة الاختيار الأمثل في مجال التدريب المهني والتقدم التعليمي للأفراد، وتوفير فرص مبتكرة وخلاقة لتنمية المهارات والتدريب المهني، والتعليم المستمر، والنمو التعليمي في جميع أنحاء المنطقة.

قيمنا

- الإبداع والابتكار * الاحترافية * المسؤولية * الاحترافية
- العمل بروح الفريق * خدمة المجتمع * بيئة تعلم آمنة (موقع الشركة).

أكاديمية الحوكمة الدولية - تجربة محلية (2)

إيماناً من الأكاديمية بأن العالم يشهد في هذه الفترة من التاريخ تحولات وتغيرات كثيرة، لعل العامل الأساسي والمحرك فيها هو قدرة الإنسان على تحديد رؤيته، وأولوياته، والفرص والتحديات في المرحلة الراهنة، والتفكير في السيناريوهات المختلفة، والمخاطر المتعلقة بها، كل ذلك من أجل تحقيق الأهداف للوصول إلى الغايات المنشودة. وهذا يتطلب إعداداً فكرياً ومعرفياً لبناء الإنسان من أجل زيادة الكفاءة والفاعلية. إن الإنسان هو أساس التنمية والتغيير، وكمساهمة من أكاديمية الحوكمة الدولية في هذا التغيير أُسست لتكون رؤيتها: المرجع الرئيس للتطوير المؤسسي في المنطقة.

الرسالة: المساهمة في تطوير أداء المؤسسات ورفع كفاءة الموارد البشرية من خلال اعتماد المنهجيات العلمية والتقنية المتقدمة مع احترام قيم المجتمع الأصيلة.

الأهداف

- نشر ثقافة الجودة والتميز من خلال نشر تقنيات التخطيط التشاركي.
- تقديم البرامج والتدريب المخصص بناء على احتياجات المؤسسات.
- تطبيق منهجيات متقدمة لمساعدة صناع القرار في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات.
- إنشاء وحدات إدارة الاستراتيجية في المؤسسات لمتابعة الأداء باستخدام برمجيات حديثة.
- المساهمة في ربط المؤسسات المحلية مع نظيراتها بالعالم لبناء شراكات استراتيجية.

افتتحت أكاديمية الحوكمة الدولية وتأسست لتسد الفجوات الشاسعة بين ما تحتاجه المنظمات والمؤسسات وبين مخرجات التعليم، فقد ركزت على الاستثمار في رأس المال البشري حيث المهارات المعرفية والتنمية الشاملة تعمل على رفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وبالتالي جودة حياة أفضل (موقع الأكاديمية).

تعمل الأكاديمية على تعزيز الشراكات الدولية مع التركيز على المدربين الوطنيين، حيث بدأ أول مشاريعها من خلال مشروع يستهدف البلديات الليبية حيث تم تصميم مشروع يهدف إلى بناء قدرات الفريق لإدارة الاستراتيجية بالمجالس البلدية. وكان أول مشروع لها مع المجلس البلدي لمدينة زليتن بتدريب 15 موظفاً يشكلون فريق إدارة الاستراتيجية تكون الحصص التدريبية على دفعات مركزة للفريق نفسه مع متابعته من خلال تطبيقات عملية وميدانية (موقع الأكاديمية).

كذلك مشروع تقديم دورات مع جامعات (زليتن، صبراتة) في مجالات:

التخطيط التشغيلي، صياغة الاستراتيجية، المتابعة والتقييم، برنامج BSC Designer في التخطيط.

مناقشة عامة

عندما يتقدم الخريج بطلب خدمة أو تعيين إلى جهة ما حكومية كانت أو خاصة فإنه من المعتاد أن تطلب تلك الجهات السيرة الذاتية للمتقدم، شهادة بالخبرة والأعمال التي أنجزها لفترة تمتد إلى سنوات. والسؤال المنطقي المطروح هو: من أين لهذا الخريج الجديد بتلك الخبرة وهو حديث عهد بالتخرج ولم يسبق له العمل؟! بعض الكليات الهندسية (الهندسة بنغازي مثلاً) كانت تأخذ بنظام التدريب الصيفي summer training لفترة أشهر خلال سنوات الدراسة بالمكاتب الهندسية العامة والخاصة حتى يتدرب الطالب على الشغل والعمل بالمجال الهندسي وتُحسب له تلك المدة كجانب عملي، إلا أن ذلك غير كاف ولا يُعتد به كنوع من الخبرة. لهذا كثيرا ما يقع الخريج فريسة لدى الجهات المانحة للشغل فيتم استغلاله بعرضهم لأقل المرتبات. أيضاً فإن المُتَّحَصِّل على وظيفة من الخريجين الجدد، عندما يُفكر في تغيير مكان الشغل بعد سنوات قليلة من العمل يكتشف أن لا خبرة كافية له، فهو لم يُمنح فرصة العمل الحقيقية لاكتساب الخبرة، واعتماد المؤسسة أو المكتب على العنصر الأجنبي أو القديم لديهم، بالتالي يصبح ما قدمه هو سنوات عمل (زمن) وليس خبرة عمل (شغل).

لذا لم يبق للخريج من بُد في التمسك بأول فرصة عمل تُتاح له حتى سن التقاعد ويخسر بذلك فرصة التنوع بتغيير مكان عمله وكسب الخبرات والعطاء المتميز وتقديم ما يمكن تقديمه لجهات متعددة وليس بمكان واحد طيلة عمره الوظيفي. عليه يرى الباحث أنّ اعتماد مثل هذه الجهات التدريبية بشرط أن تكون خاضعة لرقابة الدولة (وزارة التعليم العالي مثلاً) وإشرافها ستكون حلقة وصل تقدم التخصصات المطلوبة للجهات المعنية على شكل خبرة عملية متقدمة.

خلاصة واستنتاجات

يرجع موضوع "بطالة الخريجين" إلى عدم الربط بين مُدخلات الجامعات واحتياجات سوق العمل من جهة وضعف المخرجات التعليمية لجامعاتنا من جهة أخرى. أسباب مباشرة وعميقة أهمها:

- سوء الإنفاق (ولا نقول ضعف الميزانية) على قطاع التعليم العالي والجامعي.
- عدم تطور المناهج بما يتناسب والتطور العقلي وأسلوب التفكير الملحوظ مؤخراً على الطلاب.
- إن معظم المناهج الموضوعية تعتمد على المستوى الأول من مستويات التعلم وهو (الحفظ والتذكر)، ولا تشجع على التحليل والابتكار؛ مناهج لم تتطور منذ منتصف القرن الماضي.

إن الجامعات بطبعها الأكاديمي هي مؤسسات تعليمية تهدف بالدرجة الأولى إلى الرقي بالمستوى العلمي للمجتمعات، وليس بالضرورة أن تتحول إلى مراكز تدريب مهنية تابعة لسوق العمل، فالمناهج الدراسية لا يمكن تصميمها في كثير من التخصصات على مقياس السوق، علاوة على أن الجزء الأكبر من بطالة الخريجين هم من الشباب الباحثين عن أعمال ضمن حدود مدتهم ولا يرغبون بالعمل بعيداً عن سُكناهم. يعتقد الباحث ان من الضروري العمل على دراسة متطلبات السوق واحتياج القطاع الخاص، ودراسة سلوكيات الأفراد والمجتمع، والقطاعات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة (العمل، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، ...) وربطها بمدخلات الجامعات عن طريق سياسة تعليمية واضحة؛ أيضاً فالجامعات تمثل وسيلة إعداد لتهيئة الخريج إلى مستوى معين من النضج والفهم والخلفية العلمية للمجال الذي تخصص به، ولذلك فهي جهة تأهيل وليست جهة توظيف. كما ان أسباب بطالة خريجي الجامعات ليست أكاديمية فقط، وإنما أحيانا بسبب عدم وجود قوائم معلومات وبيانات متكاملة عن السوق، وحجم البطالة، ولذلك كيف يمكن اتخاذ قرارات صحيحة والمعلومات المتوفرة والمتاحة عن سوق العمل متضاربة وغير دقيقة أو غير متكاملة وآلية التنفيذ والمتابعة صعبة أو مستحيلة. لذا يُعتقد

انه على الدولة أن تعتمد على استراتيجية الشراكة والتعاون بين كل الجهات ذات العلاقة بعنصر العمل والتوظيف، كوزارة العمل وهيئة تنمية الموارد البشرية مع القطاعات الخاصة والمؤسسات التدريبية والتعليمية وغيرها من الجهات ذات الصلة بالموضوع. عموماً فإن مشكلة بطالة الخريجين هي ضمن مشكلة البطالة العامة، والتي بدورها لا ينبغي النظر لها بمعزل عن سوق العمل في الدولة، وأن أي محاولة لإعادة النظر أو الإصلاح لها بمعزل عن إعادة تنظيم سوق العمل هي محاولة لن يكتب لها النجاح والاستمرار.

التوصيات

من خلال تناول هذه الظاهرة من حيث المفهوم والأسباب، توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- دعم مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في تحمل أعباء العملية التعليمية.
- دعم البحوث ذات العلاقة بموضوع البطالة كالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.
- إعادة النظر في المناهج بهدف إعداد أجيال قادرة على صناعة فرص العمل.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج رؤوس أموال كبيرة، وتسهيل القروض.
- مراجعة العديد من القوانين والتشريعات التي تحد من النشاط التعليمي بالقطاع الخاص.

المراجع

1- كتب علمية:

- الحوت، محمد صبري (2008م)، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج. مكتبة الأنجلو المصري.
- النبوي، أمين محمد (2008م)، مجتمعات التعلم والاعتماد الأكاديمي للمدارس. المصرية اللبنانية، ط1.
- النجار، عبدالهادي مبروك (2009م)، صنع السياسة التعليمية. مكتبة الانجلو المصرية، ط1.
- خاطر، احمد مصطفى (1993م)، التنمية الاجتماعية، الأطر النظرية ونموذج المشاركة. دار الجامعيين.

- خضر، محسن (2008م)، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل. المصرية اللبنانية، ط1.
- شحاتة، حسن (2003م)، مداخل الى تعليم المستقبل في الوطن العربي. المصرية اللبنانية، ط1.
- شحاتة، حسن (2004م)، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي. المصرية اللبنانية، ط1.
- شحاتة، حسن (2008م)، استراتيجيات التعليم والتعلم الحديثة وصناعة العقل العربي. المصرية اللبنانية.
- عابدين، محمود عباس (2003م)، قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته. الدار المصرية اللبنانية، ط1.
- عبدالكريم، نهى حامد (2009م)، صنع القرار في السياسة التعليمية. المصرية اللبنانية، ط1.
- عمار، حامد (2008م)، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. مكتبة الدار العربية للكتاب، ط2.
- فهمي، فاروق (2001م)، المدخل المنظومي في مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية. دار المعارف.
- متولي، فؤاد بسيوني (1990م)، التربية ومشكلة التنمية والبيروقراطية. دار المعرفة الجامعية.
- محمود، يوسف سيد (2009م)، رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي. الدار المصرية اللبنانية، ط1.

2- رسائل علمية:

- المنتصر، حسين خليفة (2010م)، السياسات التعليمية وإشكالياتها التنموية: دراسة وصفية في المجتمع الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الزاوية.

3- مجلات:

- م. م صائب حسن مهدي (2010م). البطالة في الدول العربية: الواقع والاسباب في ظل عالم متغير.

4- مواقع على الشبكة العنكبوتية:

- التعليم في مصر (المشاكل والحلول) مقال بقلم/ أحمد عبد التواب
egyptawy.montadamoslim.com
- بطاقة الخريجين السوق يستوعب المؤهلين والغالبية انتظار
www.alriyadh.com/520219
- مدونة (تعلم)، تجارب عالمية رائدة في التعليم، د. رقية عدنان المعاينة
olomtec.blogspot.com/2016/06/blog-post_4.html

5- مطبوعات المنظمات والمؤسسات:

- الشيباني، عمر التومي (2000م)، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا / جامعة الفاتح.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS).
- التعليم العام في ليبيا (المختنقات والتحديات وسبل العلاج). أبريل 2016م.
- وزارة التربية والتعليم الليبية (الموقع الرسمي) <http://www.edu.gov.ly>

6- مقابلات شخصية: